اه فان قلت اصل الاشكال ان الذي قصد اثباته من عدم تجرد الجسمية عن الهيولى قد ثبت في الفصل السابق
ايضا والكائن في السابق امور اخر ايضا فح ان لم يتحد المقصد ان كل الوجوه بل من بعض الوجوه ولكن هذا
تطويل بلا طائل سيما في المطول وما اعتذر من ان الغرض منهما من اعادة المقصود الثابت اولا اظهار
فايدة جليلة اخرى وهي مسئلة تناهي الابعاد فذلك عذر فاسد فانه مسئلة تناهي الابعاد من مسائل
فنون الطبيعي فاوردها في المبادي لاثبات ما ثبت امر فاسد قلت لا فساد فيه اذا كان المقصد
اثبات ما ثبت بدليل آخر بما للناظر وتشاد ذهنه على قبول الحق وفهم الصدق فان اثبات المقصود
ببرهان آخر ادخل في القلب واثبت والمطول في النفع فلا تطويل فيه بالحقيقة ولا مضايقة في ادراج مسئلة
الفن في المبادي لاجل فايدة وهي اتمام دليل آخر قوي على اثبات مبدء من تلك المبادي قوله وهو
غير البرهان الرشي التي على سنه اه وجه المغايرة بين البرهانين يظهر من تقريرهما لمن له ادنى تامل اما
تقرير البرهان السلمي فيظهر من كلام المص دام الشه واما تقرير البرهان الرشي فالقوم قد يقررونه بانه لو كان
الامتداد غير متناه في الجانبين امكن فيه خروج ثلثة خطوط متقاطعة على نقطة معينة وتكون تلك الخطوط
غير متناهية في الجانبين بحيث يتساوى الزوايا الستة الحاصلة من ذلك القاطع ويكون كل واحد
من تلك الزوايا ثلثا قايمة واستغنوا في بيانه بالمقدمات الهندسية ثم بعد ذلك يقولون ان السطح
الواقع في كل خطين محيطين بزاوية معينة من تلك الزوايا مساوية لما في الخطين الآخرين و
احالوا بيانه ايضا الى المقدمات الهندسية وبعد ذلك يتمون البرهان بان ما في الخطين المذكورين
من السطح متناه او غير متناه والثاني باطل والا لزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين والاول
يفيد المطلوب من بطلان عدم تناهي الامتداد في جهتين فان ما في الزوايا ح يكون متناهيا فما
ما في الاحاد الستة بعدد الزوايا ولا شك ان انضمام المتناهي الى المتناهي بعدد متناه لا يحصل
منه الا متناه هذا بيانهم البرهان الرشي يحتاج الى مقدمات هندسية طويلة الاذيال لاثبات
ذكرناه في هذا المقام مخافة التطويل بلا طائل والحق عندي ان تقريره لا يحتاج الى ستة زوايا يحصل
من اربع الزوايا الحاصلة من خطين المتقاطعين ثم لا احتياج ايضا الى بيانه بتساوي ما بين الخطين المحيطين بالمراد

فح لا احتياج لنا الى تلك الزوايا بل نقرر بان السطح الغير المتناهي في الجهتين مثلا او في كلها لا يمكن وجود
كل واحد منها في الخارج اذ لو تحقق لامكن لنا خروج خطين متقاطعين على النقطة منها الى لانهاية بالفعل
في الجانبين فيحصل اربع زوايا قايمة بالبديهة فنستفسر بان ما بين الخطين في السطح اما ان يكون غير متناه
او لا الاول يستلزم حصر غير المتناهي في جانب عدم التناهي بين حاصرين وهو محال والثاني يستلزم المطلوب
فان المقادير المتناهية وان كانت متفاوتة بالصغر والكبر انضمام بعضها الى البعض بعدد متناه كالاربعة
هٰهنا لا يفيد عدم التناهي بل لا بد ان يفيد التناهي وهو المطلوب قوله والقرة بان نقول اه واعلم ان الشارح
اطال الكلام في تقريرات البرهان السلمي وكان مبناها على الفعلية كما رامه المحققون من السلف مسلكه وبلغ
مبلغ البرهان فان لم يفرق بين عدم تناهي الامتداد في الجهتين الفعل او بالقوة وكذا لم يفرق بين كون الخطين
كذلك فقد خلط كلا منهما ولم يات بما يركن اليه الذوق وانا اقرر المرام بحسب ما يسدده بعض المتاخرين
بحيث لا يرد عليه الاشكال الذي يورد عليه بعض آخر حتى يكون مسلك هذا البرهان عندي قويا صافيا عن
المنوع الواردة عليه سيما منع الشيخ اعتمد عليه المحصلون ولعقدون لعدم دقته وذلك بان نقول
لو كان الممتد في الجهتين بالفعل الى لانهاية موجودا لامكن ان يخرج من نقطة ساقا مثلث الى لانهاية
بالفعل على طريقة قايمة وبالجملة على طريق يكون الانفراج بينهما مثل الضلعين او زايدا عليهما والا شك
ان الضلعين اذا كانا غير متناهيين بالفعل يكون الانفراج في جانب العرض ايضا كذلك لانا فرضناه
مثل الضلعين او زايدا عليهما فاذا كان احد المثلثين او ما زيد عليه غير متناه يلزم غير متناه مثل
الآخر او لم يزد عليه البتة يلزم انحصار غير المتناهي في جانب العرض بين حاصرين ولعل اللبيب يقنع
بهذا القدر في دفع المنوع الواردة في هذا المقام ولكنا نورد المنوع الواردة في هذا المقام ورفعها
على سبيل التفصيل تطمينا للخواطر المتوسطين المتوسطين فالمنع الاول نورده بانا لا نسلم وجود
خطين غير متناهيين بالفعل على النحو المذكور وهذا المنع عند التفصيل يرجع الى المنعين الاول
منع الخطين بالفعل والثاني منعهما على النحو المذكور من كونهما قايمة او زايد عليهما جواب
الاول ان امكان الخطين لازم للسطح بالضرورة فاذا فرضنا سطحا غير متناه في الجهتين بالفعل

Copyright © King Saud University